مرصد مهارات للشفافية المالية نشرة دورية للصحافيين/ات

الصورة: © Canva Pro

قضية رياض سلامة والموازنة وارقامها في صدارة المواضيع المتداولة

قد لا تحتاج الفترة الممتدة من 24 آب حتى الرابع والعشرين من أيلول الى رصد لمعرفة أن موضوعي المالية العامة للدولة وموازنتها، كما الادارة المالية لمصرف لبنان ستتصدر قائمة المواضيع الاكثر تداولا الى جانب الخطة المالية الاصلاحية والرقابة على الانفاق العام والصفقات الحكومية. فهذه النتيجة التي توصل اليها فريق مهارات لرصد قضايا الشفافية المالية، تتعزز وترتبط بتصدر قضية رياض سلامة وأرقام الموازنة المواضيع التفصيلية المرتبطة بقضايا الشفافية المالية، تليها الضرائب والرسوم، اللائحة الرمادية، والتحركات الاحتجاجية.

ملخص التقرير	
عدد الأيام المشمولة	32
البيانات المرصودة	138
المواضيع الأكثر تغطية	المالية العامة للدولة وموازنتها
أكثر المتحدثين	السياسيون

هذه الخلاصات هي نتيجة منطقية للأحداث والمسارات المهمة التي فرضت نفسها طيلة فترة الرصد. فتاريخ الثالث من أيلول كفيل بتفسير تصدر قضية حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة المواضيع التفصيلية المرتبطة بالشفافية المالية. ففي هذا التاريخ أوقف المدعي العام التمييزي رياض سلامة بعد جلسة استجواب دامت لثلاث ساعات بجرم اختلاس أموال من مصرف لبنان. تطور جعل توقيف سلامة يتصدر المشهد بعد سنوات من الاتهامات، التي وجهت له في قضايا مختلفة وتحقيقات طاولته في الداخل وفي دول اوروبية. توقيف سلامة جاء مرتبطا هذه المرة بقضية شركة اوبتيموم وهي شركة تعاملت مع مصرف لبنان في قضايا شراء وبيع سندات وشهادات الايداع وقد أثيرت حول عمل الشركة مع المركزي الكثير من شبهات تبييض الأموال والفساد وعمولات وهمية تقدر بحوالى 8 مليار دولار. وما عزز تصدر سلامة للمشهد في فترة الرصد استمرار توقيفه من قبل قاضي التحقيق وتحول القضية الى مادة لتصريحات السياسيين الأكثر تصريحا في هذه الفترة كما الخبراء الذين تلوا السياسيين.

كما قضية توقيف رياض سلامة فرضت نفسها كذلك قضية ارسال وزارة المال مشروع الموازنة العامة الى الحكومة التي درسته وهربته تحت جناح الحرب وطبولها وغاراتها، بدراسة سريعة تمهيدا لاحالته الى المجلس النيابي . دراسة مشروع الموازنة العامة المتسرعة من قبل الحكومة جاء على وقع احتجاجات شعبية من قبل العسكريين المتقاعدين وتظاهرات وتطويق للسراي، لمنع انعقاد احدى الجلسات التي عادت وتقررت في شكل مفاجئ لاحقا، وهو ما يفسر تقدم قضية الاحتجاجات الشعبية والضرائب والرسوم الى جانب الموازنة ورياض سلامة في سلم المواضيع المرتبطة بقضايا الشفافية المالية. مشروع الموازنة العامة سيدرس في المجلس النيابي، وهو جاء على صورة مشاريع الموازنات السابقة وحمل في بنوده ومواده نهجا أخرج الموازنة عن أهدافها الاساسية.

المواضيع المتداولة المرتبطة بقضايا الشفافية المالية
من 24 آب - حتى 24 ايلول

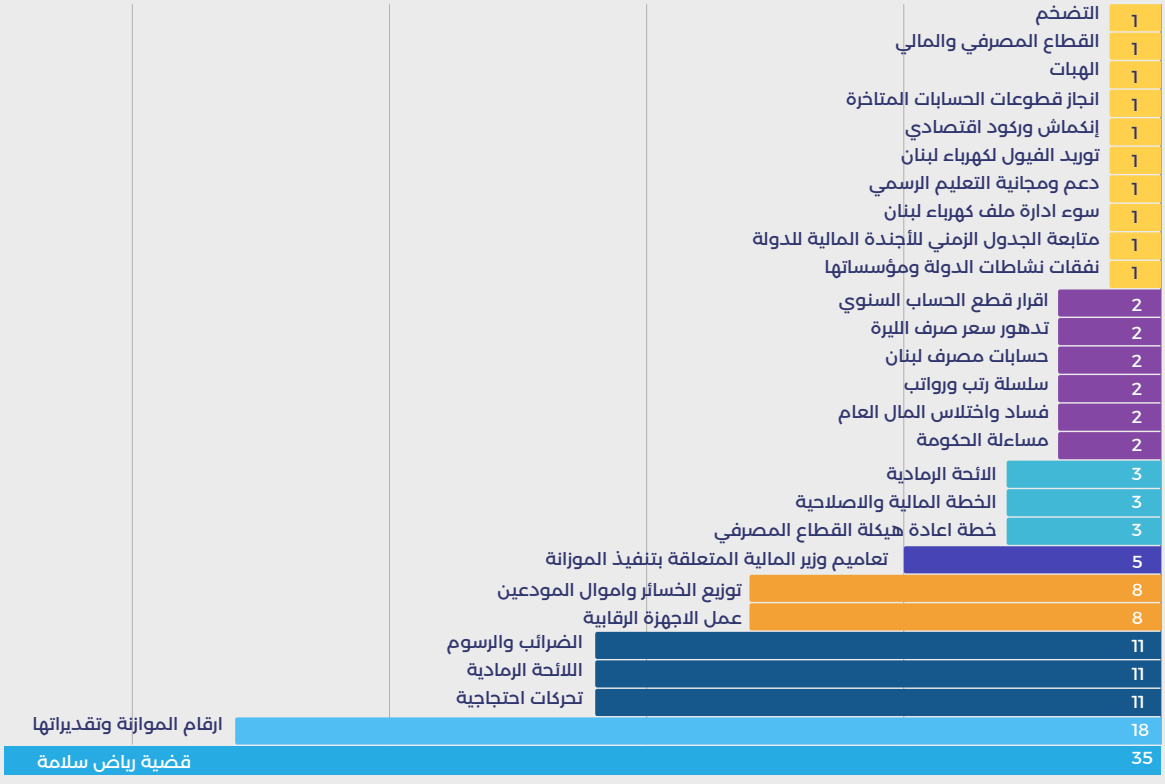

الحلول والسياسات البديلة شبه غائبة

من حيث نوع التصريحات المتداولة في قضايا الشفافية المالية، طغت تلك التي تتضمن معلومات او تكشف مستندات بنسبة 41.3%، وبعدها التصريحات التي تتضمن رايا وخطابا نقديا بنسبة 26.1%، وحصلت التصريحات التي تتناول موضوع المسؤولية عن اداء الادارات العامة والقيمين عليها وموجبات الشفافية التي عليها الالتزام بها بنسبة 19.6%، وبنسبة 10.9% للأنظمة والتعاميم الصادرة عن الوزارات والادارات العامة، والنسبة الاقل للتصريحات التي تتضمن اقتراح حلول وسياسات بديلة بنسبة 2.1 %.

نوع التصريحات المتداولة المتعلقة بقضايا الشفافية المالية
من 24 آب - حتى 24 ايلول

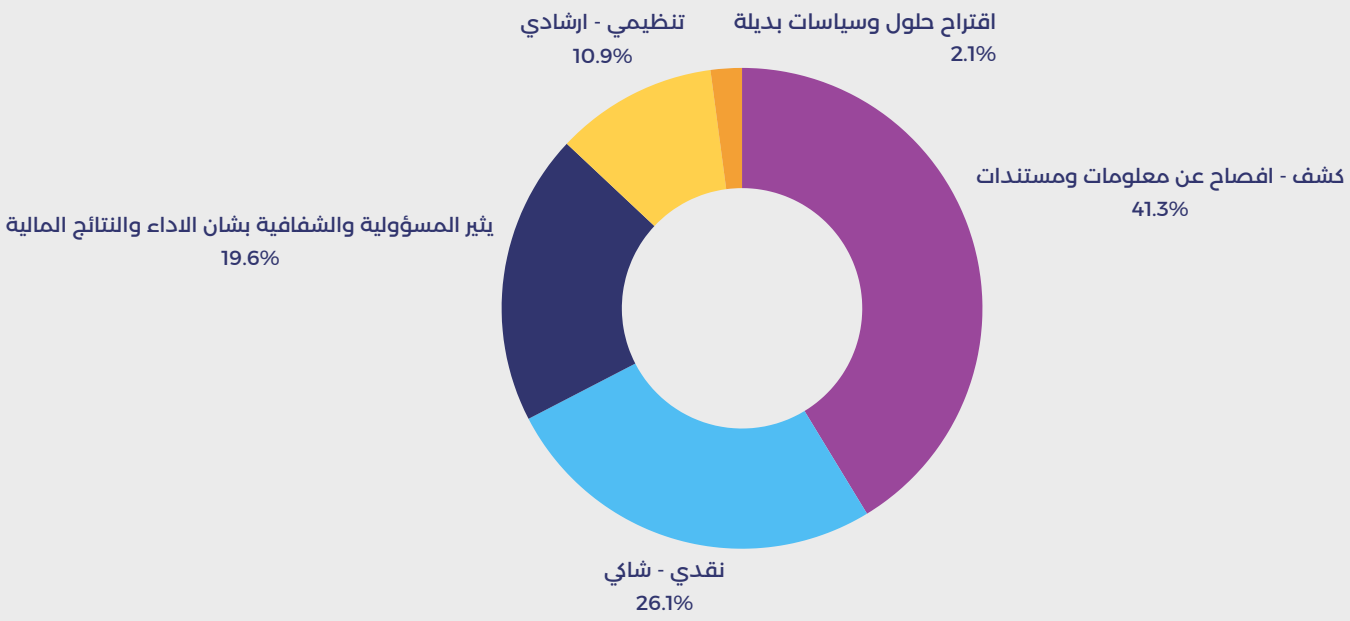

مشروع موازنة 2025: ما يجب معرفته!

أقر مجلس الوزراء مشروع موازنة العام 2025 في موعدها الدستوري، وللسنة الثانية على التوالي يتم إعداد الموازنة وفق المهل القانونية. يتألف مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025 من 50 مادة قانونية تتضمن أحكامًا عامة وأخرى تتعلق بفرض رسوم إضافية.
بحسب التقرير الصادر عن وزارة المالية، يرتكز مشروع موازنة 2025 على محورين رئيسيين: الأول هو تعزيز الإيرادات واستعادة القدرة التمويلية، والثاني هو ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات لتجنّب العجز المالي. تتمحور أولويات المشروع على تحقيق استقرار مالي مستدام وتفعيل الانتظام المالي، وتوفير الخدمات العامة بشكل فعّال رغم التحديات الراهنة.

أمّا على مستوى الاصلاحات المطلوبة ، فتعمل وزارة المالية والحكومة على إعداد مشاريع قوانين مستقلة للإصلاحات الهيكلية ، لكي يصار الى مناقشتها لاحقاً بشكل شامل.

يهدف مشروع موازنة 2025 الى :

- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي ولجم التضخم وتيسير المرفق العام
- تأمين الموارد في ظلّ التحديات القائمة
- تأمين أرصدة في حسابات الخزينة من خلال الإدارة المالية المتأني ة، لمواجهة المخاطر وتسديد الالتزامات القائمة على الدولة اللبنانية وذلك في غياب أي قدرة للتمويل من الأسواق المالية وإصدار سندات دين.
- استكمال لعملية التعافي والنهوض بالمؤسسات وإعادة بناء القدرات في الادارات العامة وتمكين فعاليتها من أجل تأمين الخدمات العامة ورسم استراتيجيات إنمائية إصلاحية
- إعداد مشروع موازنة 2025 وفق منهجية التمويل الذاتي، مما يعني عدم إحداث أي عجز فعلي يفوق قدرة الخزينة على تمويله

في مشروع موازنة 2025، مجموع الإيرادات 410,128 مليار ل.ل. أما مجموع النفقات 427,695 مليار ل.ل.

مجموع الإيرادات 410,128 مليار ل.ل.

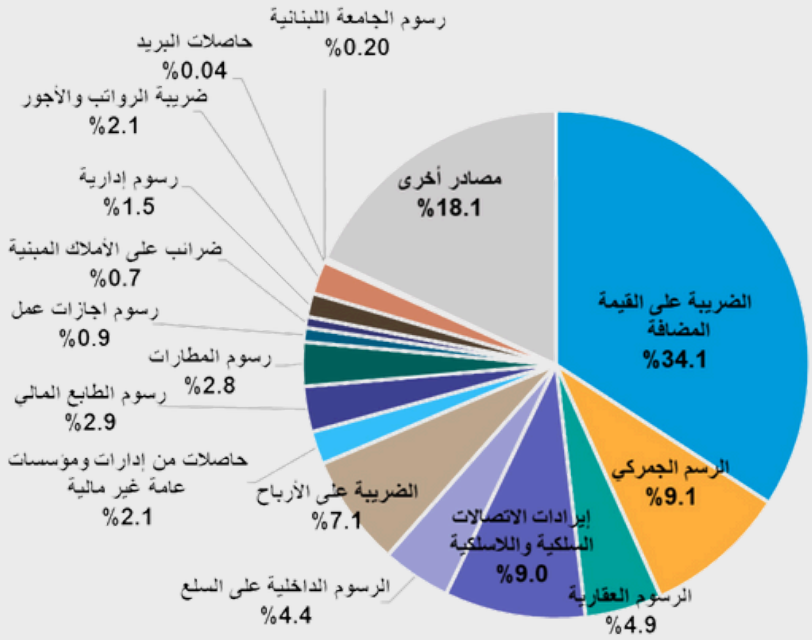

مجموع النفقات 427,695 مليار ل.ل.

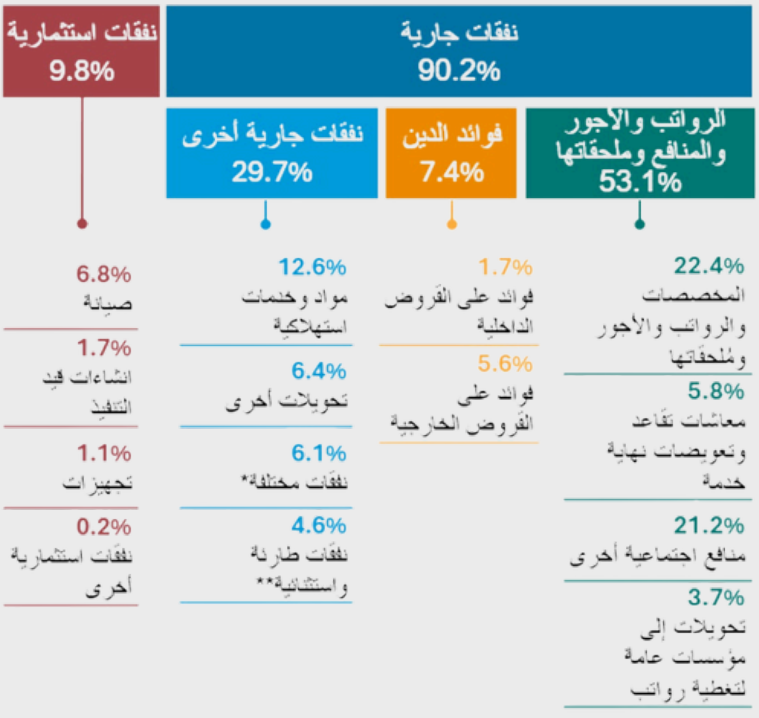

المصدر: المواد القانونية والأسباب الموجبة لمشروع قانون الموازنة العامة للعام 2025

على مستوى الإيرادات

بلغت إيرادات مشروع موازنة 2025، 410,128 مليار ل.ل، أي حوالي 17% من الناتج المحلي، مقارنة مع حوالي 16% من التحصيل الفعلي المرتقب لعام 2024 بحسب تقرير وزارة المالية. من المتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من هذه الإيرادات من الضرائب على القيمة المضافة، يليها الإيرادات الجمركية وايرادات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
تتضمن موازنة 2025 زيادة في العديد من الضرائب والرسوم، بما في ذلك:

- المادة 16: رسوم المعاملات التي تستوفيها المديرية العامة للأمن العام.
- المادة 19: الرسم المالي.
- المادة 20: الرسم على الإيصالات التي تصدرها الدولة.
- المادة 22: رفع ضريبة الأملاك المبنية.
- المادة 23: رفع ضريبة رسم الانتقال.
- المادة 30: رسم طابع للشهادات التعليمية لجميع المراحل.
- المواد 35-36-37: الرسوم المتعلقة بالمعاملات العقارية ورسوم إفادات نفي الملكية.

على مستوى النفقات

مجمل اعتمادات مشروع موازنة 2025 بلغ 427,695 ل.ل. مليار أي 17 % من الناتج المحلي مقارنة مع حوالي 13 - 14 % المصروف الفعلي المقدر لعام 2024 بحسب تقرير وزارة المالية. شكّلت الاعتمادات المخصّصة للرواتب والاجور والمنافع الاجتماعية لموظفي القطاع العام الجزء الأكبر (حوالي 53%) من إجمالي اعتمادات مشروع موازنة 2025، أو ما يقارب 55% من الإيرادات المتوقعة ما يوازي حوالي 9% من الناتج المحلي مقارنة مع 7.6 % مرتقب لعام 2024، و4 % لعام 2023.

وقد خُصص مبلغ 55,855 مليار ليرة (13% من اجمالي النفقات وهي تعتبر نسبة مرتفعة) لاحتياطي الموازنة، مع وضع مبلغ احتياطي لأي زيادات إضافية لدعم أجور القطاع العام، بشرط ألا تتجاوز الكلفة الإجمالية لرواتب وأجور القطاع العام، بما فيها المساعدات الاجتماعية، نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، حفاظًا على الاستقرار المالي والنقدي. كما يتضمن احتياطي مشروع الموازنة مبلغ 100 مليون دولار لتسديد كلفة شراء الفيول العراقي لشركة كهرباء لبنان، وذلك عند إصدار القوانين المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، يخصص مشروع موازنة 2025 مبلغ 31,485 مليار ليرة لتسديد فوائد الدين بالعملة المحلية، بما فيها المتأخرات للمصرف المركزي، والقروض الإنمائية بالعملة الأجنبية، ومستحقات حقوق السحب الخاصة (SDR).

أما على صعيد الوزارات، فإن وزارة التربية والتعليم هي من وزارات القليلة التي زادت حصتها من إجمالي الموازنة (بنسبة 2.8 نقطة مئوية).

بينما تراجعت مخصصات وزارة الصحة بنسبة 4.2 نقطة مئوية من الحصة النسبية للموازنة.

تجدر الاشارة الى أنّ مشروع الموازنة لم يشمل تخصيصات لاعادة الاعمار في الجنوب إثر التداعيات العدوان الاسرائيلي على لبنان ودعم النازحين. فقد خَصّص مبلغ 140,8 مليار ليرة لبنانية لمجلس الجنوب على شكل بدل رواتب الشهداء ومنح مدرسية لابنائهم ومساعدات صحية.

تأتي مناقشة مشروع موازنة 2025 في وقت يواجه لبنان فيه حربا وتحديات مالية وامنية معقدة. في هذا الاطار يجب على الصحافيين طرح الأسئلة التالية :

- **هل ستأخذ السلطات المعنية الاجراءات اللازمة لتعديل مشروع الموازنة آخذة بعين الاعتبار تداعيات الحرب على لبنان وانعكاسها على تقديرات نفقات 2025؟**
- **الى أي مدى يستطيع مجلس النواب إقرار موازنة دون عجز في ظلّ عدم القدرة على الاستدانة؟**
- **ما السبيل الى تعزيز الايرادات؟ وبأي كلفة على المواطن؟**
- **هل الاجراءات الضريبية المطروحة تساهم في تنشيط الاقتصاد اللبناني؟**

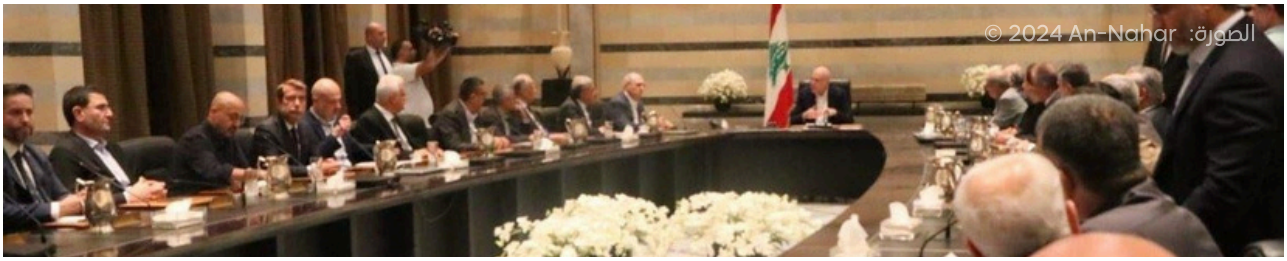
الصورة: © 2024 An-Nahar

تهريب الموازنة على وقع الضربات الاسرائيلية

خلال جلسات قليلة هربت الحكومة مشروع الموازنة العامة مستفيدة من الحرب والضربات الاسرائيلية. وفي قراءة لمشروع الموازنة العامة يرى أستاذ الاقتصاد والمالية العامة خليل جبارة أن وزارة المالية تستمر منذ عشرات الأعوام باعتماد النهج ذاته في إعداد الموازنة، واعتبارها فقط عملية محاسبية تُقدر بها الإيرادات وتتوقع بها النفقات، بينما الموازنة بتعريفها هي "سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والاجتماعية على مدار عام كامل".

وهذه المرة، مستفيدا من ظروف الحرب القائمة، أقر مجلس الوزراء الموازنة بطريقة سريعة جدًا، من دون نقاشها والغوص بها وأرسلها إلى مجلس النواب. ودرجت عادة سيئة تساهم بضرب مبدأ فصل السلطات وتضع علامة استفهام حول جدية السلطة التنفيذية بالقيام بعملها وهي إقرار مشروع الموازنة بسرعة على أن يقوم المجلس النيابي و"لجنة المال والموازنة بالتحديد" بإعادة صياغته وإعادة درس أرقامه.
ومرة جديدة أقرت الحكومة مشروع الموازنة من دون قطع حساب للسنوات الماضية، وهذا ما يجعلنا نشك بجميع أرقام الموازنة، لأن الأرقام لم يتم التدقيق بها من قبل ديوان المحاسبة والجهات المختصة.

لا نعلم إذا ما أعادت وزارة المال النظر بالتوقعات "الماكرواقتصادية" مثل النمو والتضخم في هذه الموازنة، وهل أخذت بعين الاعتبار التدهور الاقتصادي على مدى الأشهر الماضية نتيجة الحرب لاسيما منذ تموز 2024 الذي ضرب القطاع السياحي وخفف العديد من إيرادات القطاع الخاص في لبنان. ويبرز السؤال حول مدى توقع تحصيل الإيرادات الموجودة بالموازنة بعد كل ما حصل مع القطاع الخاص والمكلفين على مدى الأشهر الماضية.

الدكتور خليل جبارة - أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية

ويتوقف جبارة عند اقتراح وزارة المال بتغطية العجز من خلال الاقتراض، علما أن الاقتراض من خلال اصدار سندات خزينة أمر غير ممكن نتيجة إعلان التوقف عن السداد، وعدم القيام بإعادة هيكلة للقطاع المصرفي واستحالة الاستدانة من الخارج. فكيف يمكن تغطية هذا العجز؟ "يقدر جبارة أن تغطية العجز ستكون من خلال الفرض على المؤسسات العامة في لبنان التي لديها فائض مالي مثل فائض حساب تعويض نهاية الخدمة الموجود لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالاكتتاب بسندات خزينة وهذا الأمر كان يتم في السابق وعلى مدى عقود من الزمن. يمكن ايضاً اللجوء إلى المؤسسة الوطنية لضمان الودائع. ويرى جبارة أن إقرار الحكومة للموازنة وإرسالها للمجلس النيابي واستغلال اليوم الذي بدأت في الضربات الإسرائيلية وعمليات النزوح دليل انها ارادت تهريبها على حين غرّة، من المجموعات المطلبية وخاصة المتقاعدين في السلك العسكري حيث شهدنا قبل أسبوع تحركات مطلبية واسعة أدت لتأجيل جلسة مجلس الوزراء. أما زيادة الرواتب فتمت "بالمفرق" من خلال إصدار مراسيم وزيادات تحت عنوان "مساعدات مالية أو تعويضات استثنائية" وليس "زيادة في صلب الراتب" وذلك من دون اي دراسة فعلية إذا ما كانت هذه المساعدات المالية تلحظ التدهور الحاصل في القدرة الشرائية لهذه الرواتب.

ابرز الفاعلين والمتحدثين في قضايا مرتبطة بالشفافية المالية
من 24 آب - حتى 24 ايلول

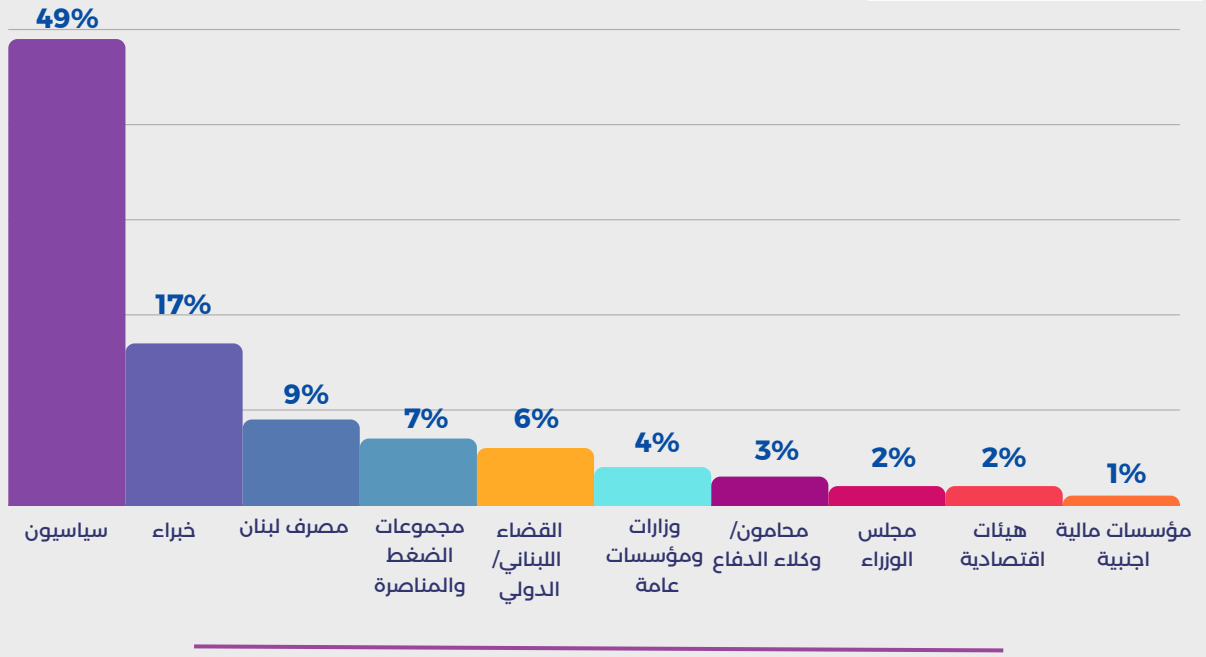

مصدر المعلومات المرصودة المتعلقة بقضايا الشفافية المالية
من 24 آب - حتى 24 ايلول

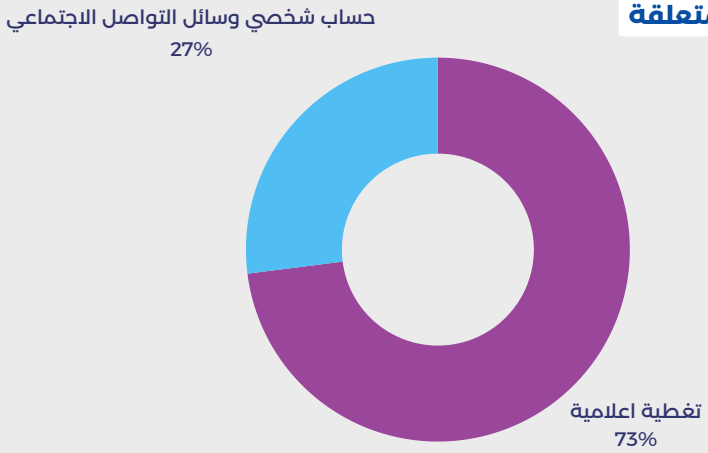

نشر مشروع الموازنة خلال مناقشته في مجلس الوزراء

أحال وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2025 إلى رئاسة مجلس الوزراء وذلك للسنة الثانية على التوالي في الموعد الدستوري المحدّد وفق المادة 17 من قانون المحاسبة العمومية.

وكان وزير المالية يوسف الخليل قد وضع تقريراً حول المالية العامة 2024 ومشروع موازنة العام 2025 والذي يتضمن شرحاً كاملاً لبنود مشروع موازنة العام 2025، ليكون الوزراء على بينة تامة بكل التفاصيل مع بدء مناقشة الموازنة في مجلس الوزراء.

وكان لافتاً تسريب مشروع الموازنة للصحافيين قبل إنعقاد جلسة مناقشته وقبل نشره على موقع وزارة المالية الإلكتروني، ما طرح السؤال حول أهمية نشر الموازنة وحق الجمهور بالإطلاع عليها.

ولكن هل هناك ما يُلزم قانوناً نشر مشروع الموازنة خلال مناقشته في مجلس الوزراء؟

ينص **قانون حق الوصول إلى المعلومات** في المادة 7 منه على أن الإدارة يجب أن تنشر حكماً على موقعها الإلكتروني بصيغة قابلة للبحث والنسخ والتحميل، القرارات والتعليمات والتعاميم والمذكرات التي تتضمن تفسيراً للقوانين والأنظمة أو تكون ذات صفة تنظيمية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها، ويكون النشر في الجريدة الرسمية إضافة إلى الموقع الإلكتروني التابع للإدارة.

كما تُنشر الأسباب الموجبة مع القوانين والمراسيم على مختلف أنواعها في الجريدة الرسمية وذلك بواسطة الجهة المناط بها صلاحية النشر أو صلاحية الإصدار.

وتنص **المادة 51** من الدستور على أن "رئيس الجمهورية يُصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس (النيابي)، ويطلب نشرها، وليس له أن يُدخل تعديلاً عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها".

وفي الباب الثاني من قانون المحاسبة العمومية وفق **المادة 18**، يُقرّ مجلس الوزراء مشروع الموازنة بصيغتها النهائية، ويودعه السلطة التشريعية ضمن المهلة المحددة في الدستور، ويقدم وزير المالية إلى السلطة التشريعية قبل أول تشرين الثاني تقريراً مفصلاً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد، وعن المبادئ التي إعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة.

في هذا الإطار تقول الخبيرة الإقتصادية ومديرة التعاون والشراكات في معهد باسل فليحان، سابين حاتم في حديثٍ لـ"مهارات نيوز"، "قانوناً ليس هناك ما يُلزم بنشر مشروع الموازنة، ولكن وزارة المالية ملتزمة بنشره منذ العام 2017 بإستثناء العامين 2021 و2023 لأن الموازنة لم تُقرّ حينها". وتشرح حاتم:

مسار إقرار الموازنة، التي تمرّ بثلاث مراحل، المستند الأول يتحول من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء لتتم مناقشته ويتم تحويله بعدها من مجلس الوزراء إلى البرلمان لتتم مناقشته وتعديله، ويتم بعدها التصويت عليه ليصبح قانوناً. أن "النسخة التي تتحول من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء تعكس خطة الإدارات ووزارة المالية. فالإدارات تقوم بتحضير موازناتها بناء على برامج وخطط معينة يتم مناقشتها مع وزارة المالية التي تقوم بالتالي بتحضير المشروع، ويضيف مجلس الوزراء عندها التعديلات اللازمة ويرسلها إلى البرلمان، وبالتالي تعكس هذه النسخة وجهة نظر وخطة الحكومة.

الخبيرة الإقتصادية ومديرة التعاون والشراكات في معهد باسل فليحان، سابين حاتم

يُذكر أن المادة 3 من قانون المحاسبة العمومية، عَرّفت موازنة الدولة بأنها "صك تشريعي تُقدّر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة وتُجاز بموجبه الجباية والإنفاق".

تعطي الموازنة العامة الشرعية القانونية والسياسية لتسيير المرفق العام بما في ذلك صنع السياسات وتحصيل الضرائب والإنفاق العام. وهي عبارة عن خطة مالية تحدد الإيرادات/الواردات والنفقات/المصروفات المتوقعة لفترة زمنية معينة غالبا ما تكون السنة. كما وأنها بما تتضمنه من توقعات لكل من النفقات والواردات، تشكّل ركيزة أساسية لحسن إدارة المالية العامة.

وعن أهمية إشراك الجمهور في نقاش الموازنة العامة قبل إقرارها، لممارسة أي نوع من الضغط يجب الإستناد على معطيات، حقائق وبيانات موجودة في الموازنة وبالتالي إعطاء المواطن مستند أو وسيلة ليستند عليه ليتمكن من الفهم والمشاركة يُعتبر من الممارسات الفضلى لمزيد من التفاعل. نحن في المعهد المالي نُصدر موازنة المواطِنة والمواطن، بناءً على طلب وزارة المالية وبالتعاون معها منذ العام 2018، وهي صيغة مبسّطة عن الموازنة تتضمن أهم الأرقام في الموازنة وأهم الإجراءات التي تهم المواطن لها علاقة برسوم إضافية، بالضرائب أو بإعفاءات معينة.

الخبيرة الإقتصادية ومديرة التعاون والشراكات في معهد باسل فليحان، سابين حاتم

وتلفت حاتم، إلى أن المعهد بدأ منذ العام 2022 بإصدار نوعين من موازنة المواطن، النسخة الأولى عن مشروع الموازنة الذي يتحول من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب والنسخة الثانية عن قانون الموازنة بعد إقراره في مجلس النواب ونشره في الجريدة الرسمية. ويمكن بذلك للجمهور الإطلاع على المشروع والقانون لمقارنة أي تغيّر رئيسي قد يطرأ على النسختين.

وتحتاج النسخة الأولى إلى أسبوعين بعد إرسال المشروع من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب لإصدارها، الذي يُفترض بحسب المهل الدستورية أن يتم أواخر أيلول. وكذلك النسخة الثانية تحتاج إلى أسبوعين أيضاً بعد إقرار القانون وإصداره في الجريدة الرسمية، ولكن تاريخ الإصدار متعلق بمدى إلتزام الأطراف بالمدة المحددة، فمن المفترض أن يصدر المشروع في أواخر شهر تشرين الأول والقانون خلال شهر كانون الثاني.ويؤكد الخبير الإقتصادي من معهد باسل فليحان، الدكتور زياد الشيخ في حديثٍ لـ"مهارات نيوز"، على أهمية نشر الموازنة قبل إقرارها وإشراك المواطنين في النقاش:

> أن قانون الشراء العام الذي لا يتحدث فقط عن نشر الموازنة وإنما عن نشر الخطط التي سيتم تنفيذها في الموازنة، حيث ينص القانون في المادة 11 منه على التخطيط، وبالتالي عند إعداد موازنة العام الجديد تُلزم المادة التخطيط لكل المشتريات وعمليات الشراء التي تتجاوز قيمتها الخمسة مليارات ونشرها بحسب نموذج وضعته هيئة الشراء العام، يُلزم الجهات التي تجري عمليات شراء مثل البلديات والمؤسسات العامة وغيرها إرسال الخطط أول شهرين من السنة المالية وبعد تعديل المادة أصبحت تعطي مهلة 30 يوماً لتوحيد الخطط ونشرها بالتوازي مع نشر الموازنة لأنها تظهر عمليات شراء فعلية.
>
> الخبير الإقتصادي من معهد باسل فليحان، الدكتور زياد الشيخ

إذاً، ليس هناك في الدستور وفي قانون حق الوصول إلى المعلومات وفي قانون المحاسبة العمومية ما يُلزم نشر مشروع الموازنة خلال مناقشته في مجلس الوزراء، ولكن وزارة المالية ملتزمة بالنشر في الأعوام الأخيرة.

نصائح للصحافيين

- على الصحافيين متابعة أداء الهيئة العليا للإغاثة، وأداء لجنة الطوارئ الحكومية لناحية التواصل العام والوصول إلى المعلومات والجدية بمعالجة الشكاوى
- التركيز على شكاوى المواطنين من جشع واستغلال التجار والمحلات للحرب لزيادة بالأسعار.
- متابعة أداء مديرية حماية المستهلك ودور وزارة الاقتصاد في مراقبة استغلال الحرب لزيادة الأسعار.

معلومات خضعت للتدقيق وزوايا اضافية للمعالجة

خلال فترة الرصد عمل فريق مهارات على التدقيق بمعلومات واشكاليات متعلقة بالشفافية المالية لاسيما فيما يخص موازنة 2025.

Fact-o-meter تحقق:

1- هل فعلًا تعزيز الواردات الذي تحدث عنه وزير المالية لا يرتّب زيادة أعباء على ذوي الدخل المحدود؟

ناقش هذا الموضوع تصريح وزير المالية يوسف الخليل الذي قال فيه أن مشروع الموازنة لسنة 2025 "يعتمد على تعزيز الجباية وتمكين الالتزام الضريبي وتوسيع القاعدة والحدّ من التهرب لتعزيز الواردات والحدّ من تمادي الاقتصاد غير الشرعي". وشرح في تصريحه أن "تعزيز الواردات يأتي من خلال تفعيل الالتزام وليس من خلال فرض رسوم وضرائب جديدة وزيادة العبء على ذوي الدخل المحدود".

وخلص فريق التحقق من المعلومات في مؤسسة مهارات الى أن ما يتم تداوله في هذا المجال صحيح، فإن تعزيز الواردات الذي تحدث عنه وزير المالية كما ورد في مشروع موازنة العام 2025، لا يرتب أعباءً إضافية على ذوي الدخل المحدود ولكن هذه الموازنة في المقابل لم تلحظ ضرائبًا على قطاعات قد توفر إيرادات للخزينة تساهم في تخفيف عجز الموازنة، وبالتالي تخفيف العبء الحالي على ذوي الدخل المحدود.

معلومات خضعت للتدقيق وزوايا اضافية للمعالجة

2- هل يحُدّ مشروع موازنة العام 2025 من تمادي الاقتصاد غير الشرعي؟

انطلاقًا من التصريح نفسه للوزير يوسف الخليل في الإشكالية السابقة، طرح هذا الموضوع مدى امكانية حدّ مشروع موازنة العام 2025 من تمادي الاقتصاد غير الشرعي.

بعد شرح وتعريف الاقتصاد غير الشرعي وأضراره على الاقتصاد، وبعد متابعة النسخة التي نشرها المكتب الإعلامي لوزارة المالية منتصف أيلول حول "المالية العامة لعام 2024 ومشروع موازنة العام 2025" والذي يتضمن شرحًا كاملًا لبنود مشروع الموازنة الجديدة، ويتضمن التقرير التعديلات الضريبية في مشروع الموازنة خلص فريق مهارات إلى أن ما يتم تداوله أن مشروع موازنة العام 2025 يحدّ من تمادي الاقتصاد غير الشرعي هو صحيح جزئيًا. فبالرغم من وجود بعض الإجراءات التي تدفع باتجاه الالتزام الضريبي وبعض التعديلات الضريبية البسيطة الاّ أن الأمر بحاجة الى خطة حكومية شاملة لمكافحة الاقتصاد غير الشرعي تشمل جميع الوزارات والأجهزة المعنية.

3- هل فعلاً استعادت الخزينة اللبنانية قدرتها التمويلية؟

عالج هذا التقرير قضية القدرة التمويلية للخزينة اللبنانية، انطلاقًا من تصريح وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل لصحيفة "الأنباء الكويتيّة" والذي اعتبر فيه أن "الماليّة العامّة أصبحت على طريق التّعافي واستعادت الخزينة قدرتها التّمويليّة، ما ساهم في استقرار سعر الصّرف، ومساندة السّلطات النّقديّة في تعزيز الاحتياطي بالعملات الأجنبيّة".

وبعد القراءة في الإيرادات ومقارنة الإيرادات المتوقعة في مشروع موازنة عام 2025 مع المتوقعة عام 2023 خلص فريق التحقق في مهارات أن ما يتم تداوله عن استعادة الخزينة اللبنانية قدرتها التمويلية صحيح جزئيًا، إذ إن الأرقام المدرجة ضمن مشروع الموازنة العامة والإيرادات المتوقعة لعام 2025، تظهر منحًا تصاعديًا ما ينعكس إيجابًا على الخزينة اللبنانية ولكن تبقى هذه الأمور افتراضات ما دام ليس هناك أي بيانات رسمية حتى الآن تؤكد أو تدحض هذه المعلومة.

مرصد الشفافية المالية

تصدر هذه النشرة الشهرية في اطار مرصد مؤسسة مهارات للشفافية المالية الذي يتابع النقاش العام حول الشفافية وعناوينها الرئيسة وقياس دقة المعلومات المتداولة إعلاميًا وفي بيانات الساسيين والخبراء وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، كما رصد حراك ونشاط السياسيين والخبراء في هذا المجال شهريًا.

مهارات Help Desk لمساعدة الصحافيين

03/244475

ما هو الـ Help Desk؟

هو آلية توفرها وتنسقها مؤسسة مهارات تتألف من مجموعة صحافيين مهنيين وخبراء في قطاعات محددة. يهدف الى تقديم المساعدة التقنية للصحافيين من اجل متابعة قضايا القطاع العام والشفافية المالية والاصلاحات الاقتصادية والقطاعية في السياق اللبناني، ويمكن التواصل مع ال **Help Desk عبر الرقم التالي: 03/244475**

ويوفر الـ **Help Desk المساعدة التقنية للصحافيين عبر** الاجابة على الاسئلة حول المواضيع المتعلقة بالشفافية المالية، فضلا عن تقديم مصادر للصحافيين من اسماء وارقام خبراء تقنيين ووثائق متوفرة صادرة عن هيئات رقابية ودراسات مرتبطة بالمواضيع المطلوبة. كذلك، المساعدة في كتابة طلبات المعلومات في مواضيع الشفافية المالية وتحديد الجهات الواجب تقديم الطلبات لها، كما يقدم المساعدة في مرحلة الانتاج من ناحية التحرير واستخدام الوسائط المتعددة، ويراجع التحقيقات ويدقق بمحتواها ومعلوماتها قبل نشرها ويقدم المراجعة التقنية التي تساعد في التعمق في التحليل، اضافة الى اعطاء مقابلات للصحافيين، حيث يمكن ذلك.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
بيروت، لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني: info@maharatfoundation.org

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٤